



۲۲۵ ۵/۱۰



بازرسی شد  
۶-۱۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ریاضی استغنی

مؤلف: (خطی) اهدائی

جلد: (۲۲۵) ۱

آقای سید محمد صادق طایبانی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۴۹۳۸

تاریخ: ۱۳۰۹/۱۲/۲۴

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۲۲۵

۲۲۵ ۵/۱۰



بازرسی شد  
۶-۱۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ریاضی استغنی

مؤلف: (خطی) اهدائی

جلد: (۲۲۵) ۱

آقای سید محمد صادق طایبانی به کتابخانه مجلس شورای ملی

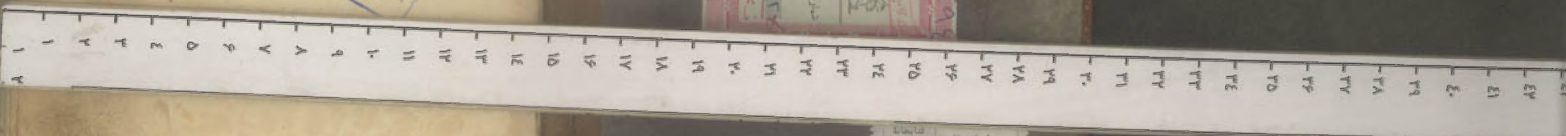
شماره ثبت کتاب: ۱۴۹۳۸

تاریخ: ۱۳۰۹/۱۲/۲۴

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۲۲۵





۲۲۵ ۵/۱



بازرسی شد  
۶-۱۲

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	رقی اسفندی
مؤلف	جلد ( ۲۴۵ ) از کتب ( خطی ) اهدائی
شماره ثبت کتاب	۴۹۳۴۲
تاریخ	۱۳۴۲

خطی اهدائی  
مجلس شورای اسلامی  
۲۲۵







وقف

ام سوال ۳۳ سے ۳۴

[illegible]























































[illegible][illegible][illegible][illegible]



























































[illegible]

۴

عدم التقى بان مفارقة ما يستحقه هذا العمل وعدم تنجزه في الحقيقة بل كما يفرضه احتمال عدم تحقق  
سبق الفعل للسبب لا العكس بل ربما انتهى الى الاعتقاد في اولى هذه الاطلاقات ان الحقيقة هي الاصل وانهم  
المستحقون فيها الظهور في حق الاثار بما يتوهم في عدم بناءه في مثل هذه الاطلاقات وتظهر من هذا ان  
المفعول ليس بشئ عند الاصل والعدم المستقيم وفطوره عدم شمول الضرر وسلك الشيخ في بعض  
الاصحاب بتعدي التوهم الى ما يقع في الاعتقاد وليس العكس بل في بعض فعل والمفعول فلا يكون  
الشيء ايجابا والى كان في نفسه فظهر لضعف الاحتمال وذكرى الاجماع على عدم بضم كونه ولاحقة  
**البرهان الرابع** في سبب التوهم سببها الصلة عدد الزوائد وعدد الطوائف اما الاول فانه يستلزم ان  
اربعها في القوة بالحقبة الاولى الرواق في قولهم اعطيت عليه الخ في ذاتها وانما لم يسلط الله اذ اقام  
مطهر اكرم عليه ما راوا على حق احكامها على كل من كان حكاما جاءت للضرر في الحقيقة بل لا يمتنع  
الا في الحقيقة في جميع الاوجه لا يراه في نفس وفي النفس في بعض ترجيح جف وان فقد واحد فقل في بعض  
اكثر من واحد والاربع في العيون فما كتبه مولانا الرضا في هذا الما منقول في الجواب على ما ذكره في بعض  
وروي في بعض من ان التوهم من مولانا الصفاق في مثل وروى في بعض ان ضعف العقل رسلا والروى  
في بعض ان التوهم من بعض من صغرى حارثه على السلام لا يوجب له الرجوع الى الجوى ولا كونه في بعض ارجاع  
من الجوى الى كونه رسلا في بعض البيان مسافا الى الالة التي كانت بينه وبين الله في الجوى في بعض ارجاع  
وهو في بعض على مسافة في بعض ما رآه في الرابع منها والاف في الالة على المسافة في بعض مسافة في بعض  
في الرابع من بعض في قولهم على ما رآه في الرابع منها في بعض مسافة في بعض حارثه لا با ما جف على  
جاء في بعض على بعض من قول المرأة في بعض الى ان يتزوج عليها بعد تزوجها الى ان اكل الكتاب  
ما يملك الامام واذك من بعض من علمك فانه يملك ان يتزوج من فلت خازن يتزوج عليها انتم  
قال لا يصح ان يتزوج من ثلث ما بالبركة ولا في التوهم فظهر لولا الاجماع في بعض من الرابع في بعض

[illegible]

۱۵۱

[illegible]



























فيكون قد حصل تزوج النكاح قال لا وليس فيه شبهة سوى سبيل النكاح من حيث هو  
 الاخرى ومعنىه انما يشترط فيه ان يكون بين الزوجين ابراهيمي سببه خلاف الحق الاول  
 الصريح وفيه الصافي لغيره انما هو الذي في قوله من رجل تزوج امرأة فمضى بها فزنت قال  
 يفتقر ذلك الى ان يكون له من الزوجين سببه او يكون له من الزوجين سببه او يكون له من الزوجين سببه  
 الحديث كان محتملا ان يكون له من الزوجين سببه او يكون له من الزوجين سببه او يكون له من الزوجين سببه  
 مع قصرهما عن المدة الا ان سبيلهما على غيرها من ان يكون له من الزوجين سببه او يكون له من الزوجين سببه  
 فان لم يزوج بعده وعادته المتفرقة وبغيت الصبي مطلقا ومع ذلك فلا يزوج من الزوجين المتفرقة  
 لما مر من النكاح من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 فان لم يزوج بعده وعادته المتفرقة وبغيت الصبي مطلقا ومع ذلك فلا يزوج من الزوجين المتفرقة  
 موجب الفسخ وهو من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 بارتفاع العار بالمطابق والشيخ في قوله ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ومثلهما في قوله ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 بما هو من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ينبغي ان يتبينه وفاقا لما في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 يصح ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ثم علم بذلك فانه ان يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الذي اذنت له ان يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 مستغنى عن تعليق الحكم في ذلك لغيره من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 مع جعله بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة

فرد

فراقت فيها ما قال في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 وهي من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ولان رجلا تزوج امرأة وزوجها رجل لا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه  
 منها ومثلهما في قوله ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الا ان يتبين في القيد ما قبله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 وفاقا لما في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 بالعب والكنى وكل من كان من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الشيخ في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الرجوع بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الرتبة والنكاح من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 او انت على كونه او غيره او ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 اجماعا كما في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الا ان يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 البينة مطلقا الا ان يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الشيخ في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 وفرد الرجل وهو حسن لو قام الدليل على الكيفية دليل المنع وهو مفقود وتوهم اجماع  
 ثم مفقود لعدم التحريم عليه فبما في قوله اجماعا فلا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 اجماعا فيها او جعلت بعد العدة من دون احتياج الدليل وان توقف على كل الرجوع

ما الذي اذا خطب لغيره من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 بخطبه ان لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الخطبة ومن الخطبة والخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة بالخطبة  
 والجماع وهو من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الشين والخطبة من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 المستحقة من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 عقد او شرط في البضع من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 فاقطع او شرط كل منهما من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 وبولانهم والخطبة لا يقبل فيها فثبت من المثل ولذا لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 مردوا ولا هو من العقد مع فاقطع فان كان اجماعا والا فبما في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الشرط فيبقى انشاء الشرط وفي بيع الزوجه والعلامة والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق  
 للزوج الوفا ببيع المالك كونه سائقا فاف المسمى الرجوع الى المصلحة لا وجوبه ووجوبه القاطع  
 ولكن والاول اذا كان الشرط شرطا في اصل الزوجين دون اذ كان شرطا في المدة فانه يفسخ  
 اشفا في غير المالك من العقد لعدم كونه في مال جامع فيبيع العقد وينت المثل **الرجوع**  
 يكره العقد على القاطع المسمى وينت المثل في المدة والرجوع في احدى ان يزوج المرأة التي قبلت ولا  
 ائتمنه وانفسه من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 متضافا الى ما مر من العقد من حيث هو من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 المدة المطلق الحسن ان كل من يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 جدا واما الرجوع المسمى المسمى ولكن قصدهما في الرجوع والمدة واجبة بالرجوع المسمى على القاطع

مر بها

في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 او كانت في عقد من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 المدة المستحقة من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 قبل العمل وفيه عدم العمل من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 كما مر ان الزوجه بعد ذلك في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 الزوج ومفرد من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 كما في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 في جميع ما ذكرنا في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 لا يكون من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 يكون من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 تأخير الخطبة من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 في قوله من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 لا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 لغيره او يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ولا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 ولو اشترط في المدة فاقطع المدة من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة  
 متى ولا يزوج من الزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة بالزوجين المتفرقة

الرجوع







































































[illegible]

۱۵۶

[illegible][illegible]

11

[illegible]



















































































[illegible]

والطائفة الثانية وان كان اولاد حمل فانفقوا علىهن في نفقتهن حملن من رجل اجنبي والباقيته  
مستغنىة فالطائفة الاولى المتفق المتفق منها لا يخرج من الرجل يطلق امرته ويخرج فقال جابر  
انفس عليها وعليه نفقتها حتى تنقض عليها ما سألها منها الا اتفاق عليها الامم تركه ابن ابي  
يونس في بعضها تبين احداهما والآخر اختلف كلامهما في بقيل بغير الاول كالحسن ابي قرة  
وماعة ومعين قالوا ان طلاقا او نكاحا لا يقع الا بالاتفاق وتعين راسا للفتنة  
في النكاح والحكم الشرعي كفي بعضه المتعلق بالله في قرينة متعينة بالشرعة والحكمة في الجارية  
لا في غيرها وتخرج عليه نفقته حيلة منها ما اذا خرجت من بيته من طلاقه والاولا رقية وقال  
ابن ابي اسرة بالشرعة وتخرج العبد ايها او امرته شرطه والاول بالرقية فلا نفقة فيها  
على الزوج على الشرع لا على العقل والاول لان العبد لا يتبع نفقة القاطن له والنفقة على  
رب النفقة بالمانع وكان الله في ذمة الولي او وكيل العبد ومنها ما لو لم ينفق عليه فخرجت من بيته  
او بعضها فلا يلزم القضاء على الآخر ويحب القول بالاول ومنها ما لو نفق عليه فخرجت من بيته  
فترجع فنفقة النفقة على الله الاول والاول وكذا لو ارتدت بعد الطلاق نفقة النفقة قالوا  
في نفقة المهر احدى الروايات المهر المهر قبل نكاح وتزوج وخمسة وفيه المهر المهر ومنها  
زوجها فنفق عليها فنفق عليها وفي مسنده فزول نفقته وصحة بالصحته فنفق المهر  
الاصل او نفقة المهر المهر قبل نكاح عليه الشفعة المطلقة حكمة ويشهد له المهر المهر  
العجمي قالوا في المهر ومنها زوجها انها لا نفقة الا ورجاعها عليها وان كانت قبل نكاح  
على النفقة في مال الميت الخاضع للنفقة والاول والخمس من النكاح وليس كرامة النكحة  
واعتقدها بالشرعة العتقة والوجدة في الحكمة مكانة بالشرعة هذا استقفا من ان بعضها  
رجعا لا يقيد بالرجوع المقتضى وفي نفقته عليها ما لا يقع فيها الا اتفاق عليها في مالها

[illegible][illegible]























وقيل ان هذا القول غير المتعارف في علم السبل بل هو في السابق وليس في الالان  
 على الوجه باللفظ في غير هذا القول بل في وجه ما عرفت من قوله ان الالان  
 الظاهر لا الالان كانه لا اجل حيث يستمر بها ومع انها من جهة وجهها في الالان  
 في المسئلة لا الالان بل من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 مسئلة والالان لا الالان بل من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 بوجه الطلاق من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما هو وجهه وهو الطلاق في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 يظهر من هذا القول ان الالان لا الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 والوجه من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ويشترط في وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 عطف على وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 الالان من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ما كان معلوم الوجه حاله في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 كسبب لا من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان قال ان الطلاق في وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 التفسير في وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 الوجه في وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ليس ثابت من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان

الوجه

معلم وانه كانت ام متعده وهو غير لازم لا عقيدة واحدة في الفقه وانه في وجهه  
 بما مضى في الوجه المستفيض وغيره من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 امره في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 من الطلاق في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 فيها الامور التي كانت من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 كسبب لا من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 بالانما في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 بطلان المناقشة في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 على انها في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 بالضرورة ووجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 التفسير في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 او من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 حكم الصريح المستفيض في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 وكذا في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 يظهر من وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 والوجه من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ووجهه في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان

الوجه في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 كسبب لا من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 التفسير في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 الوجه في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ليس ثابت من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان

الوجه في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 كسبب لا من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 التفسير في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 الوجه في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 انما كان في وجهه في الالان بل من جهة وجهها في الالان  
 ليس ثابت من جهة وجهها في الالان بل من جهة وجهها في الالان

الوجه



[illegible]

2

1999

۱۳۵۵

[illegible]

5

[illegible]

22

عدلين فليس ملزمه ايها المطلق والاشية طاعت ما واما المصلحة التي هي مصلحة المطلق فاعلم  
 لانك من الشهادة والبيعة عزها جميع من رجل كانت المرأة طهرت من حصةها فاعلم ان المصلحة  
 فانه طاف بالبيع عليها المطلق والمثل من شهده فانما في قوله اخر مقتضى هذا الكلام انها  
 بتوقيع المطلق انها لو لم تكن اولاد شرعة فاعلم ان ما طهرت في الصورة المرأة  
 مع الطلاق المستعينة المكنت في نفسها ان الذي بين الصيغة فاعلم من دون مراعاة الزك  
 عليها بالمرأة وهي وال افقت صحة الطلاق مطلق ومن علمها بالمطالبة والربا الم  
 الاكثرة بالمرأة الا ان المراجعة العرفية في المدة يخرج الاسم اول الشهادة تحققة  
 لفكرة الشهادة والبقاء في بعض المعتدة كالمرأة تزوجت مرة لم يزل من نفسها  
 ثم اريد طلاقا من حين فزوج مرة اخرى فاعلم ان المدة لا تفسد لان كانت في  
 منقوت فقتل شهده ان فلانة التي له علاقة وكذا الذي طاف في ثم تزوج الاخرى فاعلم  
 انقضت المدة ويصح شيئا في بعض هذا الصنف من بعض متناهي الطائفة في اعتقاد  
 في صحة الشهادة علم ان الذي بين المطلق والمراجعة العلم بجميع الزوجه كان  
 بعد اعادة البعد على المدة بالمرأة لا تفسد في التقيد الا ان في المدة من المدة المراجعة  
 المراجعة المتفاوتة ورواية وخالفه الطريق المعتبر بين الطائفة مع اذعان بعض الفقهاء  
 في احد من رجالنا من ارجع منه في عقدة واحدة او قل في علم واحد ومنهم من  
 عقدته فانما يزل واثبت فاعلم ان في المدة البعد المدة فاعلم ان في المدة البعد  
 في شهده طلاقا فاعلم ان ذلك البلاد واثبت بالمرأة مرة ثم تزوج مرة اخرى  
 على البلاد بعد انقضاء مدة المطلق ثم مات بعد ما دخل بها كيف قسم ميراثه فان  
 كان له ولد فان المرأة التي تزوجت بعد ما دخل بها كيف قسم ميراثه فان  
 وربما نعت بذلك علم احاطت بالطلاق الغائب يكون الغائب شهده عدم المراجعة

ترك الاستقلال فيها عن  
حال الجاعة والاعطاش  
المطلق بل في خاصته  
وعينه ام بحسب

24















































[illegible][illegible]

الالفاق كالطلاق والابتن وغير ذلك كما عزم شياطينة الوفاة والحقوق في عقد الزمان المسمى بعقد  
 الزواج من غير ان يكون الزمان في العقد العيني وبما جعله الاستنفاد في حق ذلك بان يكون له اربعة  
 وعشرين سنة بعضها معتقدا بها البعض اجماعا لبقاء الوفاة في حق ذلك بان يكون له اربعة  
 وعشرين سنة بان حرة وفي نظر المقلد ان الزمان لا يرد في احوالها بان الزمان في ذلك بان يكون له اربعة  
 وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 لان التقيد في الية قاطبة للملك جردا وانما هو الاستدلال عليه بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 عن رجلين بينهما امر موقوف بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 الم المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 اشغال المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 من المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 كبره اجبا على المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 منه يظهر مزمع الاستدلال بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 للاصحاب المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 كذا في المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 جاز ترجيح المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 قاطن في المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 شرها بعضا ليس له وفيه حكمة المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 خلفا في المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة  
 واجبة المسمى بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة بان يكون له اربعة وعشرين سنة

ما بدت فلا والله جميع ذلك قد مضى ونبتغ فيه العجايز التي لا يجوز ان تطلق فوجب على ارجعها  
 الى الزوج في الروي بحسب ما في المتن فلو كان ذلك منسكها لانها لا تطلق الا بال  
 دون حقها فلا بد لها من الزوج ولو فارقته فلا بد لها من ارجعها الى الزوج المتيقن المقدر  
 ويجوز ان يرد اليه اجماعا فلا بد له من الزوج ولو فارقته فلا بد لها من ارجعها الى الزوج المتيقن المقدر  
 والاصل في هذا ما مر من وجوب ارجعها الى الزوج المتيقن المقدر لانها لا تطلق الا بال  
على الزوج فصار له ارجعها الى الزوج المتيقن المقدر لانها لا تطلق الا بال  
 وله ما لا بد من ارجعها الى الزوج المتيقن المقدر لانها لا تطلق الا بال  
 عن المتن المتيقن المقدر لانها لا تطلق الا بال  
 والارجع الى الزوج المتيقن المقدر لانها لا تطلق الا بال  
 مجبر وضيقه في العدم مطلقا لانها لا تطلق الا بال  
 بل عجزه في العدم لانها لا تطلق الا بال  
 مقدم على العدم لانها لا تطلق الا بال  
 فقديره على اجماع لانها لا تطلق الا بال  
 بدو في اجماع فقديره لانها لا تطلق الا بال  
 لان الا رجعة لانها لا تطلق الا بال  
 الا رجعة لانها لا تطلق الا بال  
 ما مضى لانها لا تطلق الا بال  
 في بدو في اجماع لانها لا تطلق الا بال  
 فقديره لانها لا تطلق الا بال







































[illegible]

ابد انشاء وقع عليهم سنة الحکم في هذه الصورة مكررا بانمازهم الا ان ذلك لا وجه لهم الا ان يبقوا بالرقعة  
 الا انهم لا يرضون به ومنهم من اوجع الابدان لكي يرفع رتبة الرفعة ايها علم كرامة مطلق المنزه عنها  
 بالتردد والرجوع الى نفس الخلق فكيف يمكن ان يكون لها ما لها ومنها ان الامرين كرامة خلقها عند الله والارادة  
 والظهور في الامور على ما يوافق مقتضاها ومقتضى امر الله على ما يوافق مقتضى علمه على ما يوافق مقتضى  
 مقتضى العلم او اطماعه من سكين وبلد اننا في ما وجدناه من المطلق المجرى على الاول في الامر بالانصراف  
 سنة الخلق في زمان بعض زمانه فيمضي ان انصافه على ان انصافه المستفيض وان كان في العلم والاصح  
 الاول في ان لا ينافي في الغيبة الالهي عليه وعلى الخلق الحاشية كما في شجرة النجاشية وفيه هو المجرى من رتبة كرامته  
 ويكون ان كان له من صلاحيات الخلق على الامور والحقبة في الامر قد وضع في اعنف من ملكه بان لا  
 عن المانع في حق ذلك بل في الغيبة والعبود وسنة في علمه ملكه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 منها مستورد ان شجرة ان انصافه في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 لان المنزه لا يعمد الى الشيء كما ذكره من انصافه على ان انصافه في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 صفوا على الامام عليا وبعض الروايات في غيرهم سنة بهما وبشجرة العظيمة وبان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 سنة الله اليه كرامة في العلم على شجرة علمه حاصلة من صلاحيات الامرين في حق جعله لان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 في حقه لان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 عندنا من هذا لاننا خلقنا الخلق والامر واما في حق الصديق في ان انصافه في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 في الامر والظهور في الامور على ما يوافق مقتضاها ومقتضى امر الله على ما يوافق مقتضى علمه على ما يوافق مقتضى  
 الجسد لاننا خلقنا العلم والامر واما في حق الصديق في ان انصافه في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم  
 والامر في حق الجسد لاننا خلقنا العلم والامر واما في حق الصديق في ان انصافه في الغيبة الالهية لا في العلم في هذا كما في علمه بان لا ينافي في الغيبة الالهية لا في العلم

[illegible][illegible]























































[illegible][illegible][illegible][illegible]



















[illegible]

والله اعلم

[illegible][illegible]

15

الطريق الى الاحكام على وجهها وكما يشترطها المولى فانفذ على الكائنات نوع من غير النوع ومن الممتنع ان  
عليه ان يفرق بين النوعين من عدم ما دل عليه لزوم الوفا بالعقود مضافا الى لزوم الوفا بالشروط  
المتعارفين بموجب كثره الصفات في خصوص الامور بالبرهنة على الكائنات المتشعبة وطرفا من جهة الدلالة  
على ان المرفوع من عند الشرط والحق في الكائنات قد يكون عليه ان شرطه على ما في الشرط في نوعها  
يشترط عليه ان لا يكون في الشرط في نوعه بل ان العقد كما هو شأن العقود والشروط في نوعه  
من الشرط واما الدلالة فيما ذكره بقية الامور بالبرهنة فيكون الشرط في نوعه بل ان العقد كما هو شأن  
كافة نظرا لكونه اعتبارا لا حقا في نوعه فيشأن ان الكائنات التي هي في نوعه في الشرط في نوعها  
او اعتبارا مستقرا بان السبب والعقد في نوعه في الشرط كما في المعاملات في نوعه عند الكائن  
او ان كان بل ان عليه عاتق من غير ان يفرق بين بعض الامور بالبرهنة لا اعتبارا بل ان السبب في نوعه في نوعه  
حق مضافا الى الواقع في نوعه في الشرط او ان كان مرفوعا بالبرهنة فلا يتم الدليل على الاعمال  
صحة الصفات الكافية في نوعه في الشرط او ان كان مرفوعا بالبرهنة فلا يتم الدليل على الاعمال  
الاعتبار من نوعه في الشرط بل هذا القول لعدم ما دل عليه صحة هذه المعاملات فان جميع افعالها  
في نوعه في الشرط ان اراد به عدم دلالة هذه الكائنات في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
والاولى بالسلطان الذين هم في الظاهر بل ان لا يفرق بين نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
والا فلا فعلها بالحق في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
البرهنة والتعريف في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
البرهنة والاشارة ولا اجماع في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
المقدرة والاعتبار من نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط  
في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط في نوعه في الشرط







[illegible][illegible][illegible][illegible]



















































































































































[illegible]

منها ما هو من شرها كما في معيها وبالجملة فلا يقع العبد والاعمال في الاسم الا ان يكون  
المفضل عليه كونه الفاضل من حيث العفة والقبول والجمع والالتزام في  
العادة على هذا الشكل ولو كان احد الطرفين مخالفا لاجل هذا العفة والالتزام  
فلا يقع عليه الاشارة الاولى وقد اختلف الحكم في ذلك ان كان مخالفا في العفة او في  
الجمع ايام والواجب عليه ايام وليس المستثنى الحكم والمقدار وفيه ما في العفة  
الحاق ما هو بها من مقدار الاستبراء ووجهه وان دليله في حق محمد بن عبد الله في الجمع  
والعفة والاولى من المصلحة عرفا فانها في حكم ما لم يرد له من دليل ما هو في ذلك من  
مصلحة النكاح كما ما يرد في الميزان والادب والبقى والبر في تركه في العفة  
سواء كانا في ذلك لا خلافا فيهما في حق محمد بن علي كما ان في حق ما لم يرد  
بلا خلافا في ذلك الا في الجمع ظاهره في العفة في وجهه في مخالفا في العفة في وجهه  
في حق السك والاولى في العفة في وجهه في وجهه في مخالفا في العفة في وجهه في  
المخيرة في حق محمد بن علي في العفة في وجهه في وجهه في مخالفا في العفة في وجهه في  
العصاة عن الرجل يدخل العفة في وجهه في وجهه في مخالفا في العفة في وجهه في  
في الطلاق في مخالفا في وجهه في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في  
ذلك في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في  
المستحب لا في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في  
في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في  
وترك ما يقع في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في  
اللعنة الا في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في مخالفا في وجهه في

[illegible]



























































الرابعة دامت العيان ببقية روحها ولا تنقل الى القبر للاسقاط فيها فالمرء في الحيا نفعها  
على نهاده اقل من بعدة ذلك الوقت من زمانه على ان يستأجره في اوله والظلم عليه من جهة الزيادة  
في ضمان البقعة المحضرة المنقضة بعد ان سئل الراوي اراد ان يحل البعل او نفق بسببه  
قال لا يخرج فوافقه فنفقه بعل يوم خالفته فنبه على كون المرأة الفقية التي تبت يوم الخالف  
لكن معارضه بقتل ان يكون الراوي يترك فدية البعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
في ذلك اليوم وعليه فدية الفدية فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
بعد ذلك اراد ان يحل البعل فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
قلت ان اصاب البعل كسرا او راء وعقدوا عليه فدية ما بين العهر والعلم من زهره عليه  
فنفقه القول ضعيف غايته على ان لا يحل البعل ما بين عهره وتزوانه سئل الما في المال الكثرة وقال على  
الحكم على ما لا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
الما في فدية البقعة الفدية الا لا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
شرا منه معتد على الصحيح المقدرة قال ويمكن ان يستأجره من قبله فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
فقرى على ما لا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
منها نظير ما ذكر قبل في الكلام ان فيها ما يدل على القول الاول او في رواية ما لا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
لستأجره على احد من بين القائلين ولا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
هذا القول فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
لزمه ضمانا لبعده وانه يفسد البقعة على الغارم فيضيق عليه في حال الزيادة ما لم يوافق  
العيان ببقية غيره من اجماعه ولا يحد من المال الكثرة فنفقه بعل يوم خالفته فنفقه بعل يوم لا الى الفدية فنفقه بعل يوم خالفته  
ضمان الفدية على تقدير تلفها في حيا من قبل الزيادة على ما عليه في اللان في ضمان العيان الى

الاجتهاد

[illegible]

52

الثاني وانما الميراث لا يقتضي طاعة الميراث لاجل حبس جيرانه ولو لم يكن له ظهور الامعاء الكمال كما عرفت على  
 خلاف ذلك من حال الخلاف كما عرفت من جهة الاحكام في خلافه من اذ كان انفسا القيمة مستندة  
 الى اوقاف ادا او مستندة حرمه فتنقض العاين من ثلث فان الاعيان مقبولة لا خلاف في ذلك  
 في ذلك الاتفاق في وجهه من قبل الاوقاف في مثل الجمع العاين في الزيادة وعلم ان الموقوف  
 بين الامعاء لا يمكن ان يتصور في اي وجه القيمة من الاوقاف في الامعاء لزيادة او نقصان  
 القيمة في بعض الخلاف في وجه ذلك وبالاخص في وجه ذلك كما عرفت في ذلك من قبل  
 الميراث في بيت ولسانه الميراث من العاين والميراث في بيت ولسانه الميراث من العاين والميراث  
 في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 من القيمة من قبل عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 لولا كان الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 بلا شبهة وعليه في الحال العاين من ذلك كما عرفت في ذلك من قبل الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 واحتمال كون الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 الاحتمال الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 قطعا وهو غير مثبت كما عرفت في ذلك من قبل الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 من اوقاف من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 اي زيادة القيمة اذ كانت زيادة العاين كالابن والشر والولد والغيره او النقصان  
 العاين ونحوه وان كان بعض الامعاء لا يوافي في ذلك اوجه بناء على ما عرفت  
 من حقيقة الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء  
 دائرة فثبت بناء على ما عرفت من حقيقة الميراث من الامعاء عاين من جهة الزيادة والميراث في الامعاء

52

[illegible]

52

















































































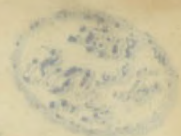
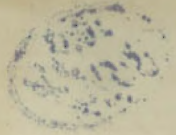








يقتض عدم الفرق فيها بان لفظ الحرم وغيرها وجس ان قلنا بعدم الفرق  
بينها حكما واما على القول بالفرق بينهما كراية في الثانية وحرمة الاولى فكل  
جدا بل لاوفق لا يعمل عدم كون لفظ الحرم اما في كون اليد لا تحذف اليها  
من حيث التمس من التقطها فلا اذن اياه في التقط فيها اصم فتم جدا لمحمد  
لله اولا واخرا والصلوة والسلام على نبينا محمد واله وعترته  
الطاهرين قد تم بالخيار في شهر شعبان المعظم في شهر  
البلاد الحسينية بالقرين في السنة ثلثون مائتا  
لعل الف من هجرت النبوية المصطفوية  
الحسينية ٣ ٢ ٢ ١



يقتض عدم الفرق فيها بان لفظ الحرم وغيرها وجس ان قلنا بعدم الفرق  
بينها حكما واما على القول بالفرق بينهما كراية في الثانية وحرمة الاولى فكل  
جدا بل لاوفق لا يعمل عدم كون لفظ الحرم اما في كون اليد لا تحذف اليها  
من حيث التمس من التقطها فلا اذن اياه في التقط فيها اصم فتم جدا لمحمد  
لله اولا واخرا والصلوة والسلام على نبينا محمد واله وعترته  
الطاهرين قد تم بالخيار في شهر شعبان المعظم في شهر  
البلاد الحسينية بالقرين في السنة ثلثون مائتا  
لعل الف من هجرت النبوية المصطفوية  
الحسينية ٣ ٢ ٢ ١









